ملخص تنفيذى

ملخص لأهم التطورات...

أجرت بعثة صندوق النقد الدولى بالقاهرة خلال الفترة من ١١- ٢٥ نوفمبر مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٤ لتقييم الوضع الإقتصادى فى مصر، حيث أكدت البعثة فى بيان لها أن المشاورات مع السلطات المصرية إتسمت بالإيجابية، وأشادت خلالها بالإصلاحات التى قامت بها الحكومة فى الفترة الماضية وببرنامج الحكومة الذى يسمح بزيادة معدلات النمو وتحقيق الإستقرار المالى والإقتصادى وحماية الفقراء وتحسين جودة الخدمات العامة. كما أشارت البعثة إلى أن التحديات التى تواجه الإقتصاد المصرى تستلزم الإستمرار فى تنفيذ الإصلاحات المدرجة بخطة الحكومة على المدى المتوسط لتحقيق الأهداف المرجوة. ومن المنتظر إصدار التقرير النهائى للبعثة بعد عرضه على مجلس إدارة صندوق النقد الدولى فى بدايات العام المقبل.

كما أظهرت أحدث المؤشرات المبدئية التى صدرت مؤخراً عن وزارة التخطيط إلى تسارع معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ ليصل إلى نحو ٦,٨% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، وقد ساهم فى ذلك كل من التحسن الملحوظ في مؤشر قطاع الصناعات التحويلية (غير البترولية)، وتحسن أداء قطاع التشييد والبناء، إلا أنه يجب الأخذ فى الإعتبار مساهمة فترة الأساس[1] فى هذا الإرتفاع.

كما صدر فى الفترة الأخيرة عدد من التقارير والمؤشرات التى تدعم تعافى الإقتصاد ومنها تقرير معهد التمويل الدولي والذى يشيد بتحسن مؤشرات الأداء الإقتصادى لمصر مدعوماً بتحسن الأوضاع الأمنية وإنتعاش الإستثمار، بما في ذلك خطة توسيع وتعميق مجرى قناة السويس. كذلك فإن تحسن أداء القطاع الخاص غير البترولى استمر فى دفع مؤشر مديري المشتريات (PMI) فوق ٥١ نقطة (يعكس هذا المؤشر حدوث تحسن فى وضع النشاط الاقتصادى إذا تعدت القراءة الـ٥٠) خلال كل من أغسطس، وسبتمبر، وأكتوبر ٢٠١٤ على التوالى. ومن ناحية أخرى، وفى إطار جهود الحكومة لدعم وتشجيع الإستثمار، فقد تم مؤخراً إصدار قانون لتنظيم خدمات التمويل متناهي الصغر خاصة التمويل المقدم من مصادر غير مصرفية ليضعه تحت إشراف هيئة الرقابة المالية.

- أظهرت النتائج الختامية لعام ٢٠١٤/٢٠١٣ أن **العجز الكلى للموازنة العامة**[2] بلغ ٢٥٥,٤ مليار جنيه أو ما يعادل نحو ١٢,٨% من الناتج المحلى المقدر للعام ذاته، وكان العجز قد بلغ في العام السابق ٢٠١٣/٢٠١٢ نحو ٢٣٩,٧ مليار جنيه أو ما يعادل ١٣,٧% من الناتج المحلى. بينما تشير البيانات **الفعلية للفترة يوليو- أكتوبر ٢٠١٥/٢٠١٤** إلى أن نسبة **العجز الكلى** من الناتج المحلى بلغت نحو ٣,٦% (٨٤,٥ مليار جنيه)، مقارنة بعجز قدره ٣,٧% (٧٤,٦ مليار جنيه)، خلال الفترة المماثلة من العام السابق، حيث ارتفعت الإيرادات كنسبة إلى الناتج

١ ساهم أثر فترة الأساس في الإرتفاع الملحوظ لمعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى خلال الربع الأول من عام ٢٠١٥/٢٠١٤ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. والتى أعقبت ثورة ٣٠ يونيو وما تلاها من أحداث أثرت حينها على النشاط الإقتصادى.

٢ يشمل قطاع موازنة الحكومة المركزية، والمحليات، والهيئات الخدمية العامة.

المحلى لتصل إلى نحو ٤,٣% مقارنة بـ٤,١% خلال نفس الفترة من العام السابق، فى حين إرتفعت بشكل طفيف نسبة المصروفات إلى الناتج المحلى لتسجل ٧,٩% خلال فترة الدراسة مقارنة بـ٧,٨% خلال الفترة يوليو-أكتوبر ٢٠١٤/٢٠١٣.

- بلغ **إجمالي دين الموازنة العامة (محلي وخارجي)** نحو ١٩٠٧.٦ مليار جنيه في **يونيو ٢٠١٤** (أي ما يقدر بـ٩٥,٥% من الناتج المحلى الاجمالى)، مقارنة بـ١٦٤٤ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٣ (نحو ٩٣,٨% من الناتج المحلى الاجمالى).

- من جهة أخرى، أظهرت أحدث البيانات المنشورة زيادة معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى لتصل إلى ٣,٧% خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٤/٢٠١٣ مقابل ٢,٥% فى الربع السابق و١% و١,٤% خلال الربعين الأول والثانى على التوالى، ليبلغ إجمالى النمو خلال العام نحو ٢,٢%. وقد إستمر كل من **الاستهلاك العام والخاص** في دفع حركة النشاط الإقتصادى خلال الربع الرابع من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣، كما كان **للإستثمارات** إسهام إيجابى للمرة الثانية على التوالى منذ الربع الرابع من العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١. على نحو آخر فقد حد من معدل النمو المحقق الإسهام السلبى **لصافى الصادرات**.

- وقد إستمر **مؤشر إجمالى الإنتاج** فى الارتفاع ليسجل ١٧٨,٤ نقطة خلال شهر سبتمبر ٢٠١٤ مقارنة بـ١٧٥ نقطة خلال شهر أغسطس ٢٠١٤ محققاً بذلك معدل نمو شهرى قدره ١,٩% ومقارنة بنحو ١٣٦,٨ نقطة خلال شهر سبتمبر ٢٠١٣ محققاً معدل نمو سنوى قدره ٣٠,٤%. كما سجل **مؤشر الإنتاج الصناعى** ١٧٥,٩ نقطة خلال شهر سبتمبر ٢٠١٤ مقارنة بـ١٦٧,٧ نقطة خلال شهر أغسطس ٢٠١٤ محققاً بذلك معدل نمو شهرى قدره ٤,٩%، ومقارنة بنحو ١٤٥,٩ نقطة خلال شهر سبتمبر ٢٠١٣ حيث حقق معدل نمو سنوى قدره ٢٠,٦%. ويمكن إرجاع هذا النمو المحقق على أساس سنوي فى مؤشر الإنتاج الصناعى إلى زيادة تقدر بنحو ٩% في المكون الأعلى-وزناً؛ وهو المنتجات الغذائية والمشروبات، بالإضافة إلى النمو المحقق في تصنيع المعدات اللاسلكية وأجهزة التلفزيون والاتصالات والمقدر بحوالى ١١٢,٧%.

- وقد حقق **ميزان المدفوعات** فائضاً كلياً خلال العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٣ **بلغ نحو ١,٥ مليار دولار**، مقابل **فائض قدره ٠,٢ مليار دولار** خلال العام المالي السابق. حيث تراجع عجز **الميزان الجاري** ليحقق نحو ٢,٤ مليار دولار [مقابل عجز قدره ٦,٤ مليار دولار خلال عام المقارنة]، في ضوء زيادة **التحويلات** المرتبطة بمنح دول الخليج لتبلغ نحو ٣٠,٤ مليار دولار مقابل حوالى ١٩,٣ مليار دولار ويرجع ذلك لارتفاع **صافى التحويلات الرسمية** (السلعية والنقدية) لتصل إلى نحو ١١,٩ مليار دولار مقابل نحو ٠,٨ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢. وتجدر الإشارة إلى أن **الحساب الرأسمالي والمالي** قد حقق صافى تدفقات للداخل بنحو ٤,٩ مليار دولار (مقابل صافى تدفقات للداخل بحوالي ٩,٨ مليار دولار خلال عام المقارنة).

- على نحو اخر، فقد شهد **رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية** لدى البنك المركزى المصرى ارتفاعاً طفيفاً بنحو ٠,٠٣ مليار دولار، ليصل إلى ١٦,٩٠ مليار دولار فى نهاية شهر أكتوبر ٢٠١٤، مقارنة بـ١٦,٨٧ مليار دولار في نهاية الشهر السابق، محققاً بذلك استقراراً نسبياً للشهر الرابع على التوالي.

- أما بالنسبة **للتطورات النقدية**، فقد تباطىء معدل النمو السنوى **للسيولة المحلية** خلال شهر سبتمبر ٢٠١٤ ليصل إلى ١٥,٦% مسجلاً ١٥٤٣,٧ مليار جنيه، مقارنة بنمو قدره ١٧,١% في اغسطس ٢٠١٤، ومقارنة بـ١٨,٧% خلال شهر سبتمبر ٢٠١٣. ويأتى هذا التباطؤ نتيجة لتراجع معدل نمو اشباه النقود خلال شهر سبتمبر، حيث انخفضت الودائع غير الجارية بالعملة المحلية بـ١,٧% (على أساس شهرى)، ويأتى ذلك في ضوء عمليات السحب التى جرت على الودائع المحلية لشراء شهادات استثمار قناة السويس.

- على نحو آخر، **بلغ معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية نحو ١١,٨% خلال شهر أكتوبر ٢٠١٤** (وهو أعلى معدل تم تسجيله منذ يونيو ٢٠١١)، مقارنة بـ١١,١% المعدل المحقق خلال الشهر السابق؛ وتأتى هذه الزيادة في الأساس في ضوء الارتفاع الملحوظ فى معدل التضخم السنوى لمجموعة "التعليم" (نتيجة لإرتفاع الكبير في المصروفات المدرسية خاصة مصروفات المدارس الخاصة والتجريبية الحكومية)، والإرتفاع الكبير فى معدل التضخم لمجموعة "المياه والخدمات المرتبطة بالمسكن" (نتيجة لإرتفاع أسعار شرائح المياه)، بالإضافة إلى إستمرار الأثر غير المباشر Second Round Effect لإجراءات الإصلاح المالى التى قامت بها الحكومة مؤخرا وهو ما إنعكس على إستمرار تنامى معدل التضخم السنوى لعدد من المجموعات الرئيسية وعلى رأسها مجموعة "النقل والمواصلات"، بالإضافة إلى إرتفاع "الخضروات" و"الفاكهة" ضمن مجموعة "الطعام والشراب" . بينما ارتفع معدل التضخم الشهرى ليسجل نحو ١,٧% مقارنة بـ١,٢% خلال الشهر السابق.

وكانت **لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** قد قررت فى إجتماعها بتاريخ ٢٧ نوفمبر ٢٠١٤ **بالابقاء على سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة، وسعر العمليات الرئيسية وسعر الإئتمان والخصم** دون تغير عند مستواهم الحالى. ومن الجدير بالذكر ***أن البنك المركزى قام في ٢٥ نوفمبر ٢٠١٤ بربط ودائع بقيمة*** ٥٥ مليار جنيه لأجل ٦ ايام بمعدل عائد سنوي ثابت قدره ٩,٧٥%، وذلك في إطار تفعيل عمليات ربط ودائع للبنوك (Deposit Operations) لديه لإمتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفى.

معدل نمو الناتج المحلى:

تعكس أحدث البيانات المنشورة حدوث طفرة فى بعض مؤشرات الأداء الاقتصادى بما يعكس عودة النشاط الإقتصادى للنمو بمعدلات أكثر تسارعاً. فقد حققت معدلات النمو الإقتصادى ارتفاعاً لتصل إلى ٣,٧% خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٤/٢٠١٣ مقارنة بـ١,٥% خلال العام المالى السابق ليبلغ إجمالى النمو خلال العام نحو ٢,٢%، مدفوعاً بشكل أساسى بالنمو المحقق فى كل من الاستهلاك العام والخاص والاستثمارات.

خمس قطاعات رئيسية قامت بدفع معدلات النمو خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣

فعلى جانب العرض، كان على رأس القطاعات المحركة للنمو خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣ قطاع **الصناعات التحويلية الغير بترولية** والذى حقق معدل نمو يقدر بنحو ٩% كما حقق قطاع **التشييد والبناء** ارتفاع بنحو ٥,٦% (حيث أسهما في معدل نمو الناتج بأعلى مساهمة تقدر بنحو ١,٣ نقطة مئوية و٠,٣ نقطة مئوية على التوالى، مقارنة بمساهمة ٠,٣ نقطة مئوية لكل من القطاعين خلال العام السابق). أما قطاع **الزراعة** و قطاع **الحكومة العامة** فقد شهدا نمو يقدر بـ٤,١% و٣% على التوالي (كلاهما أسهم بنحو ٠,٤ نقطة مئوية في النمو، مقارنة بـ٠,٣ و٠,٤ نقطة مئوية على التوالي في العام السابق).

بالإضافة إلى ذلك، فقد حقق قطاع **تجارة الجملة والتجزئة** معدل نمو قدره ٣,٤% (بنسبة مساهمة في الناتج نحو ٠,٤ نقطة مئوية مقارنة بـ٠,٣ نقطة مئوية خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢). ومن الجدير بالذكر أن جميع القطاعات المذكورة أعلاه تمثل نحو ٥٧% من إجمالى الناتج المحلى الحقيقى خلال فترة الدراسة.

أما بالنسبة لقطاعى السياحة وإستخراج الغاز الطبيعى، فقد شهدا تراجعاً ملحوظاً، حيث تأثرت السياحة بعدد من الأحداث المؤسفة على مدار العام مما أدى إلى تراجع معدلات النمو الخاصة بها بنسبة ٢٦,٨% مقارنةً بالعام المالى السابق، ولكن على مستوى الأداء الربع سنوى، فقد انخفضت حدة تراجع السياحة إلى ١٨% (مساهمة بنحو -٠,٥ نقطة مئوية في الناتج) مقارنة بـ٢٨,٢% (مساهمة بنحو -١ نقطة مئوية في الناتج) المحققة خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣، وهو ما يمكن تأكيده في ضوء استمرار تحسن المؤشر القياسى للسياحة (بحسب الرقم القياسى للإنتاج) وذلك بدءاً من الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣، محققاً متوسط ٢٥٥,٢ نقطة خلال النصف الثانى من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣ مقارنة بمتوسط ١٣٥,٥ نقطة خلال النصف الأول من نفس العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣، محققاً بذلك معدل نمو يقدر بـ٨٨,٣%. بينما تراجع قطاع إستخراج الغاز الطبيعى بنسبة ١١%. وبناءً على ذلك فقد ساهم كل من قطاع السياحة وإستخراج الغاز الطبيعى بشكل سلبى في معدل النمو المحقق خلال فترة الدراسة وذلك بنحو -٠,٩ و-١ نقطة مئوية، على التوالى.

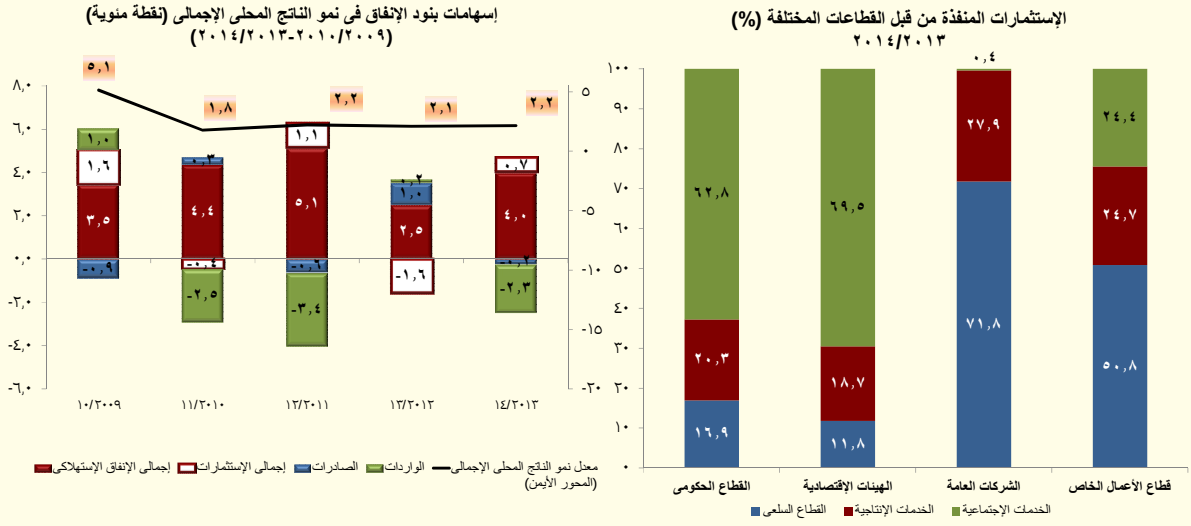

أما على جانب الطلب، فقد إستمر كل من **الاستهلاك العام والخاص** في دفع حركة النشاط الإقتصادى خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣ حيث حقق **الاستهلاك الخاص** خلال عام الدراسة معدل نمو بلغ نحو ٤,١% مقارنة بـ٣,٢% وهو معدل النمو المحقق خلال التسعة أشهر الأولى من نفس السنة المالية، مما يشير إلى أن معدل النمو في الربع الرابع كان قد تسارع ليحقق نحو ٧%. بالإضافة إلى ذلك، فقد حقق **الاستهلاك العام** معدل نمو قدره ٥,٨% خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣، مقارنة بـ٦,١% خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالى، مما يشير إلى تحقيق معدل نمو يقدر بنحو ٥,١% خلال الربع الرابع. وتجدر الإشارة إلى أن إجمالى اسهام كل من الاستهلاك العام والخاص فى نمو الناتج المحلى الإجمالى

خلال الربع الرابع يقدر بحوالى ٥,٩ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام سلبى يقدر بنحو ٠,٣ نقطة مئوية خلال العام المالى السابق.

كما تعكس أحدث البيانات المنشورة تحسن أداء **الاستثمارات**، حيث حققت خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣ معدل نمو سنوى يعادل ٤,٦% مقابل معدل نمو بالسالب يقدربـ٩,٦% خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ وساهمت – للمرة الأولى منذ العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ – بشكل إيجابي في النمو بنحو ٠,٧ نقطة مئوية، مقابل مساهمة سلبية بحوالى ١,٦ نقطة مئوية خلال العام الماضي. أما بالنسبة إلى الأداء الربع سنوى، فقد حققت الاستثمارات معدل نمو يقدر بـ١٩,٦% (مقارنه بمعدل نمو بالسالب يقدر بنحو ١٥% خلال الربع الرابع من العام المالى السابق) كما بلغ إجمالى إسهامها في النمو خلال الربع الرابع من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣ حوالى ٣,٣ نقطة مئوية مقابل -٣ نقطة مئوية خلال العام المالى السابق وهما أعلى معدل نمو وأعلى إسهام منذ الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١.

أما بالنسبة لتوزيع إجمالى **الإستثمارات بحسب القطاعات الإقتصادية** (بالأسعار الجارية) فيتبين أن القطاع العام (والذى يشمل كل من القطاع الحكومى، الهيئات الإقتصادية وقطاع الأعمال العام) قد نفذ نحو ٣٧,٨% من إجمالى الإستثمارات خلال فترة الدراسة، وتجدر الإشارة إلى أن حوالى ٦٢,٨% من الإستثمارات المنفذة من القطاع الحكومى قد تم توجيهها إلى قطاع الخدمات الإجتماعية. بينما قام القطاع الخاص بتنفيذ نسبة الـ٦٢,٢% المتبقية من الإستثمارات.

وفى نفس الوقت، حقق **صافى الصادرات** معدل مساهمة بالسالب في النمو بلغ ٢,٥ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام إيجابى يقدر بنحو ١,٢ نقطة مئوية خلال العام المالى السابق. حيث انخفضت **الصادرات** بنسبة ١٢,٦% (معدل مساهمة بالسالب بنحو٢,٣ نقطة مئوية مقارنة بإسهام إيجابى بنحو ١ نقطة مئوية في العام الماضى). وقد ارتفعت **الواردات** بنسبة ٠,٩% خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣، لتحقق بذلك معدل مساهمة بالسالب بلغ ٠,٢ نقطة مئوية، مقارنة بمعدل مساهمة بالموجب يقدر بنحو ٠,٢ نقطة مئوية خلال العام المالى السابق.

من الجدير بالذكر أن **مؤشر مديرى المشتريات (PMI)** قد حقق أعلى معدل له خلال العشرة أشهر الماضية مسجلاً ٥٢,٤ خلال سبتمبر ٢٠١٤ مما يشير إلى تحسن في ظروف التشغيل في شركات القطاع الخاص الغير البترولية. وقد إستمر **مؤشر إجمالى الإنتاج** فى الارتفاع ليسجل ١٧٨,٤ نقطة خلال شهر سبتمبر ٢٠١٤ مقارنة بـ١٧٥ نقطة خلال شهر أغسطس ٢٠١٤ محققاً بذلك معدل نمو شهرى قدره ١,٩% ومقارنة بنحو ١٣٦,٨ نقطة خلال شهر سبتمبر ٢٠١٣ محققاً معدل نمو سنوى قدره ٣٠,٤%. كما سجل **مؤشر الإنتاج الصناعى** ١٧٥,٩ نقطة خلال شهر سبتمبر ٢٠١٤ مقارنة بـ١٦٧,٧ نقطة خلال شهر أغسطس ٢٠١٤ محققاً بذلك معدل نمو شهرى قدره ٤,٩%، ومقارنة بنحو ١٤٥,٩ نقطة خلال شهر سبتمبر ٢٠١٣ محققاً بذلك معدل نمو سنوى قدره ٢٠,٦%. ويمكن إرجاع هذا النمو المحقق على أساس سنوي فى مؤشر الإنتاج الصناعى إلى زيادة تقدر بنحو ٩% في المكون الأعلى-وزناً؛ المنتجات الغذائية والمشروبات، بالإضافة إلى النمو المحقق في تصنيع المعدات اللاسلكية وأجهزة التلفزيون والاتصالات والمقدر بحوالى ١١٢,٧%.

تطورات الأداء المالى:

- **أظهرت النتائج الختامية لعام ٢٠١٤/٢٠١٣ أن العجز الكلى للموازنة العامة بلغ ٢٥٥,٤ مليار جنيه أو ما يعادل نحو ١٢,٨% من الناتج المحلى المقدر للعام ذاته. وكان العجز قد بلغ في العام السابق ٢٠١٣/٢٠١٢ نحو ٢٣٩,٧ مليار جنيه أو ما يعادل ١٣,٧% من الناتج المحلى.**

- وجدير بالذكر أن نتائج الأداء المالى لعام ٢٠١٤/٢٠١٣ أظهرت وجود بعض المؤشرات الإيجابية أهمها حدوث ترشيد كبير في أغلب مجالات الإنفاق العام مقارنة بتقديرات الموازنة المعدلة، بينما ظل أداء الإيرادات العامة متأثراً بإنخفاض مستوى النشاط الإقتصادى الذى صاحب مرحلة التحول السياسى وهو أمر متوقع خاصة أن أداء العام الماضى واكب عبور مرحلة حرجة في تاريخ مصر من الناحية السياسية والأمنية. بالإضافة إلى تأجيل تنفيذ الكثير من الإجراءات الإصلاحية التي كان من المزمع تطبيقها أثناء العام المالي؛ من أهمها تطبيق الضريبة على القيمة المضافة، مما أدى إلى ضعف أداء الضريبة على السلع والخدمات إلى جانب تأخر ورود بعض الإيرادات السيادية.

- وعلى الرغم من إنخفاض مستوى العجز نسبة للناتج المحلى عن العام السابق، فإن مستوى العجز فى الموازنة العامة يظل مرتفعاً خاصة وأنه جاء على الرغم من ورود موارد إستثنائية خلال العام المالى الماضى لتعويض انخفاض موارد الدولة. ففي ضوء الظروف الإستثنائية التى مرت بها مصر قامت دول الخليج بتقديم مساندة استثنائية لمصر مما كان له أثراً مهماً من الناحية المالية والإقتصادية، حيث بلغت المنح النقدية والعينية من دول الخليج نحو ١٠,٦ مليار دولار أو ما يعادل نحو ٧٤ مليار جنيه (٥٣ مليار جنيه منح عينية فى صورة مواد بترولية من بعض دول الخليج، بالإضافة إلى ما يعادل نحو ٢١ مليار جنيه منح نقدية)، كما تم إستخدام مبلغ فى حدود ٢٠ مليار جنية يمثل جزء من وديعة الحكومة لدى البنك المركزى عن منح قدمتها دول الخليج لمصر فى بداية التسعينيات تم إستخدامها فى تمويل عدد من البرامج الإجتماعية والاستثمارات الحكومية الإضافية.

- **فعلى جانب الإيرادات،**

تشير النتائج الختامية للموازنة العامة لعام ٢٠١٤/٢٠١٣ إلى أن الإيرادات العامة بلغت نحو ٤٥٦,٨ مليار جنيه (٢٢,٩% من الناتج المحلى الاجمالى) بزيادة ١٠٦,٥ مليار جنيه أو ما يعادل ٣٠,٤ % عن العام السابق. ويأتى ذلك فى الأساس نتيجة لإرتفاع الإيرادات غير الضريبية بنسبة ٩٨% (نتيجة لورود منح إستثنائية خلال العام) لتسجل ١٩٦,٥ مليار جنيه، بالإضافة إلى ارتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة ٣,٦% عن العام السابق لتسجل ٢٦٠,٣ مليار جنيه.

<u>الإيرادات الضريبية</u>، فقد ارتفعت نتيجة لعدة أسباب ومنها:

- **<u>إرتفاع الضرائب على الدخل</u>** بـ٢,٧% لتحقق ١٢٠,٩ مليار جنيه مقارنة بـ١١٧,٨ مليار جنيه خلال ٢٠١٣/٢٠١٢، ويرجع ذلك إلى التالى:
  - إرتفاع الضرائب على المرتبات المحلية بـ١٤,٣% لتسجل ١٩,٣ مليار جنيه خلال ٢٠١٤/٢٠١٣ مقارنة بـ١٦,٩ مليار جنيه خلال ٢٠١٣/٢٠١٢.

- إرتفاع المتحصلات من هيئة قناة السويس بـ١٧,٨% لتسجل ١٤,٣ مليار جنيه خلال ٢٠١٤/٢٠١٣ مقارنة بـ١٢,٢مليار جنيه خلال ٢٠١٣/٢٠١٢.
- إرتفاع الضرائب على ضرائب النشاط التجارى والصناعى بـ٣٨,٢% لتسجل ٨,٤ مليار جنيه خلال ٢٠١٤/٢٠١٣ مقارنة بـ٦ مليار جنيه خلال ٢٠١٣/٢٠١٢.

- **إرتفاع الضرائب على الممتلكات** بـ١٤% لتحقق ١٨,٨ مليار جنيه مقارنة بـ١٦,٥ مليار جنيه خلال ٢٠١٣/٢٠١٢، ويرجع ذلك إلى:
  - إرتفاع حصيلة الضريبة على عوائد أذون وسندات الخزانة بـ١٥,٩% لتحقق نحو ١٥,٣مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣ مقارنة بـ١٣,٢ مليار جنيه خلال العام السابق.
- **إرتفاع الضرائب الأخرى** بـ٥٣,٥ % لتحقق نحو ١١,١ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣ مقارنة بـ٧,٢ مليار جنيه خلال العام السابق.
- **إرتفاع الضرائب على التجارة الدولية** بـ٥,٤% لتسجل ١٧,٧ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣ مقارنة بـ١٦,٨ مليار جنيه خلال العام السابق.

الإيرادات غير الضريبية، فقد إرتفعت بـ٩٨% خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣، ويرجع ذلك في الأساس نتيجة لما يلى:

- **إرتفاع عوائد المنح** حيث بلغ إجمالي المنح في ختامى العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣ نحو ٩٦ مليار جنيه مقارنة بـ٥,٢ مليار جنيه خلال ٢٠١٣/٢٠١٢، وتتمثل في منح نقدية بنحو ٢١ مليار جنيه (٣ مليار دولار) من دولتى الإمارات والسعودية، ونحو ٥٣ مليار جنيه منح عينية فى صورة مواد بترولية من بعض دول الخليج، بالإضافة إلى نحو ٢٠ مليار جنيه قيمة ما تم استخدامه من الوديعة الحكومية السابق الحصول عليها من دول الخليج فى مطلع التسعينيات وفقاً لقرار رئيس الجمهورية بقانون رقم ١٠٥ لسنة ٢٠١٣.

- **إرتفاع حصيلة بيع السلع والخدمات** بـ٢٥,٤% لتحقق ٢٨,٥ مليار جنيه مقارنة بـ٢٢,٧ مليار جنيه خلال ٢٠١٣/٢٠١٢، ويرجع ذلك إلى:
  - إرتفاع موارد جارية من الصناديق والحسابات الخاصة بـ٢٨,٦% لتحقق نحو ٢٤,٤ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣ مقارنة بـ١٩ مليار جنيه خلال العام السابق.

على جانب المصروفات،

Ø تشير النتائج الختامية للموازنة العامة لعام ٢٠١٤/٢٠١٣ إلى أن المصروفات العامة قد ارتفعت بنحو ١٩,٣% لتحقق نحو ٧٠١,٥ مليار جنيه (٣٥% من الناتج المحلى) بزيادة ١١٣,٣ مليار جنيه مقارنة بـ٥٨٨,٢ مليار جنيه خلال العام المالى السابق وذلك في ضوء ما يلى:

- **ارتفاع الأجور و تعويضات العاملين** بـ٢٥% لتسجل حوالى ١٧٨,٦ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣ مقارنة بـ١٤٣ مليار جنيه خلال العام السابق، وذلك نتيجة الأتى:
  - زيادة المكافآت والإثابة للعاملين بـ٢٢,٨% لتصل إلى ٧٥,٣ مليار جنيه

- إرتفاع المرتبات الدائمة بـ١٠,٣% لتصل إلى ٢٦,٥ مليار جنيه
- إرتفاع البدلات النوعية بـ٢٨% لتصل إلى ٢٢,٢ مليار جنيه
- وأخيراً، إرتفاع البدلات النقدية بـ٥١,٨% لتصل إلى ١٧,٧ مليار جنيه

- كما إرتفع **باب الفوائد** خلال عام الدراسة بـ١٧,٨% لتسجل حوالى ١٧٣,٢ مليار جنيه مقارنة بـ١٤٧ مليار جنيه خلال العام السابق، وذلك نتيجة الأتى:
  - إرتفاع فوائد أذون الخزانة بـ٢٩,٨% لتصل إلى ١٥ مليار جنيه خلال عام الدراسة.
  - إرتفاع فوئد سندات الخزانة العامة بـ٠,٤% لتصل إلى ١٤,٥ مليار جنيه خلال عام الدراسة.
- كما إرتفع **باب الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية** بـ١٦% ليصل إلى ٢٢٨,٦ مليار جنيه مقارنة بـ ١٩٧ مليار جنيه خلال العام السابق، وذلك نتيجة الآتى:
  - زيادة دعم المواد البترولية بـ٥,١% لتصل إلى ١٢٦,٢ مليار جنيه،
  - بالإضافة إلى زيادة دعم السلع التموينية بـ٩% لتصل إلى ٣٥,٥ مليار جنيه.
- وعلى نحو أخر، فقد إرتفعت كل من المصروفات الأخرى، وشراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بـ١٧,٤%، و٣٣,٨% ليسجلا ٤١,٢ مليار جنيه و٥٢,٩ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤ مقارنة بـ٣٥ مليار جنيه و٣٩,٥ مليار جنيه على التوالى خلال العام السابق.

إستقر بشكل نسبى العجز الكلى للموازنة العامة خلال الفترة يوليو-أكتوبر ٢٠١٤/٢٠١٥

Ø **تشير البيانات الفعلية للفترة يوليو- أكتوبر** ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى الإستقرار النسبى **للعجز الكلى** كنسبة إلى الناتج المحلى ليحقق نحو ٣,٦% (٨٤,٥ مليار جنيه)، مقارنة بعجز قدره ٣,٧% (٧٤,٦ مليار جنيه)، خلال الفترة المماثلة من العام السابق، ويرجع ذلك فى الأساس إلى إرتفاع الإيرادات كنسبة إلى الناتج المحلى (لتصل إلى نحو ٤,٣% مقارنة بـ٤,١% خلال نفس الفترة من العام السابق)، فى حين إرتفعت بشكل طفيف نسبة المصروفات إلى الناتج المحلى لتسجل نحو ٧,٩%خلال فترة الدراسة مقارنة بـ٧,٨% خلال نفس الفترة من العام السابق.

العجز الكلى خلال يوليو- أكتوبر ١٥/١٤	العجز الكلى خلال يوليو- أكتوبر ١٤/١٣
٨٤,٥ مليار جنيه (٣,٦% من الناتج المحلى)	٧٤,٦ مليار جنيه (٣,٧% من الناتج المحلى)
الإيرادات:	**الإيرادات:**
١٠٠,٩مليار جنيه (٤,٣% من الناتج المحلى)	٨١,٩ مليار جنيه (٤,١% من الناتج المحلى)
المصروفات:	**المصروفات:**
١٨٣,٧ مليار جنيه (٧,٩% من الناتج المحلى)	١٥٤,٩ مليار جنيه (٧,٨% من الناتج المحلى)

المصدر: وزارة المالية، وحدة السياسات المالية الكلية

على جانب الإيرادات،

إرتفاع الإيرادات الضريبية و الايرادات غير الضريبية خلال فترة الدراسة...

شهدت حصيلة الإيرادات إرتفاعاً كبيراً خلال الفترة يوليو- أكتوبر بنحو ١٩,٠ مليار جنيه (بنسبة نمو ٢٣,٢%) لتسجل ١٠٠,٩ مليار جنيه (٤,٣% من الناتج المحلى)، الأمر الذى يمكن تفسيره فى ضوء إرتفاع الإيرادات الضريبية بنحو ٢٦,٨% لتسجل نحو ٧١,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، وإرتفاع الإيرادات غير الضريبية بنحو ١٥,٤% لتسجل نحو ٢٩,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية بنحو ٧,٢ مليار جنيه (بنسبة ٣٨%) لتحقق ٢٦,٠ مليار جنيه (١,١% من الناتج المحلى).

ويرجع ذلك فى الأساس فى ضوء:

- إرتفاع المتحصلات من البنك المركزى بنسبة ٥٧,٥% لتحقق ٤ مليار جنيه.
- إرتفاع المتحصلات من قناة السويس بنسبة ٥٦,٥% لتحقق ٣,٦ مليار جنيه.
- إرتفاع المتحصلات من الشركات الأخرى بنسبة ٤٠,٩% لتحقق ٨,٧ مليار جنيه.
- إرتفاع الضرائب على المرتبات المحلية بنسبة ١٦,٤% لتحقق ٦,٦ مليار جنيه .
- إرتفاع الضرائب من النشاط التجارى والصناعى بنسبة ٧٥,٢% لتحقق ١,٩ مليار جنيه.

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات بنحو ٦,٨ مليار جنيه (بنسبة ٢٥,٩%) لتحقق ٣٢,٨ مليار جنيه (١,٤% من الناتج المحلى).

ويرجع ذلك فى الأساس فى ضوء إرتفاع المتحصلات من كل من:

- الضرائب العامة على المبيعات بنسبة ٢٢,٣% لتحقق ١٥,٥ مليار جنيه.
- الضرائب العامة على الخدمات بنسبة ٢٠,٨% لتحقق ٣,٤ مليار جنيه.
- الضرائب العامة على سلع جدول رقم "١" محلية بنسبة ٤٠,٨% لتحقق ٩,٩ مليار جنيه.
- ضرائب الدمغة بنسبة ٧,٥% لتحقق ٢,٠ مليار جنيه.

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية بنحو ١,٩ مليار جنيه (بنسبة ٤٦,١%) لتحقق ٦ مليار جنيه (٠,٣% من الناتج المحلى).

فى ضوء إرتفاع حصيلة الضرائب الجمركية القيمية بنسبة ٤٦,٩% لتحقق ٥,٨ مليار جنيه.

§ على جانب الإيرادات غير الضريبية:

يأتى إرتفاع الإيرادات غير الضريبية فى الأساس نتيجة لإرتفاع الأرباح المحصلة من الهيئات السيادية

ويرجع الإرتفاع في الإيرادات غير الضريبية إلى ما يلى:

- إرتفاع أرباح الأسهم المحولة من البنك المركزى بنحو ١٠ مليار جنيه لتسجل ١٣,٤ مليار جنيه (في ضوء الأرباح التى تم تحصيلها خلال فترة الدراسة والتى تخص السنة السابقة)، وأرباح الأسهم المحولة من هيئة قناة السويس بنحو ١,٦ مليار جنيه لتسجل ٥,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- إرتفاع الإيرادات المتنوعة بنحو ٢٩,٣% (٠,٥ مليار جنيه) لتسجل نحو ٢,٣ مليار جنيه أى ما يعادل ٠,١% من الناتج المحلى، وذلك في ضوء إرتفاع كل من الإيرادات الجارية والرأسمالية المتنوعة خلال فترة الدراسة.

جدير بالذكر أن مبلغ المنح قد حقق إنخفاضاً ملحوظاً ليسجل ١٥١ مليون جنيه خلال فترة الدراسة مقابل نحو ٧ مليار جنيه خلال يوليو- أكتوبر ٢٠١٤/٢٠١٣ نظراً لظهور منحة دولة الإمارات بمبلغ مليار دولار خلال تلك الفترة من العام السابق.

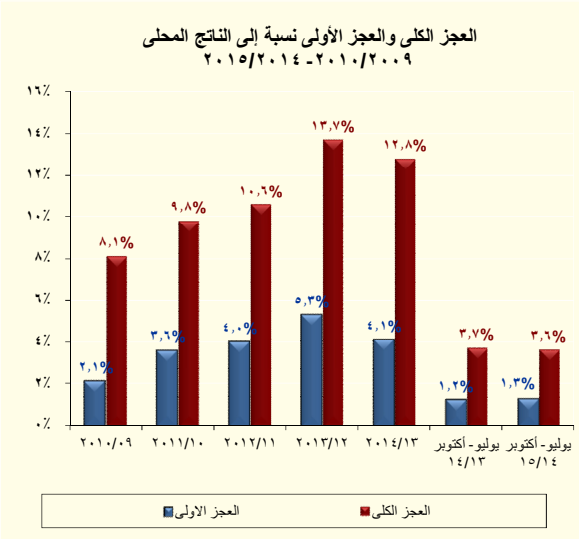

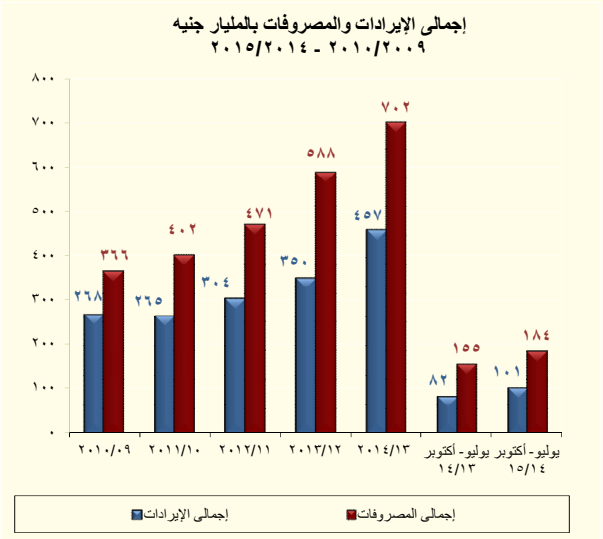

المصدر: وزارة المالية

أما على جانب المصروفات،

فقد إرتفعت المصروفات خلال فترة الدراسة بنحو ٢٨,٩ مليار جنيه (بنسبة ١٨,٦%) محققة ١٨٣,٧ مليار جنيه (٧,٩% من الناتج المحلى) وذلك في ضوء ما يلى :

§ إرتفاع **الأجور وتعويضات العاملين** بـ٩,٣ مليار جنيه (بنسبة ١٦,٢%) لتحقق نحو ٦٦,٤ مليار جنيه (٢,٩% من الناتج المحلى) وذلك نتيجة ما يلى:-

زيادة المصروفات نتيجة لإرتفاع الإنفاق على الأجور والإستثمارات والمزايا الإجتماعية.

- زيادة المكافآت بـ١,٩ مليار جنيه (بنسبة ٧,٠%) ليحقق ٢٩,٠ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (تتركز فى حوافز العاملين بالكادرات الخاصة بنحو ١,٧ مليار جنيه).
- زيادة الإنفاق على مزايا نقدية بـ٤,٨ مليار جنيه ليحقق ٨,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (تتركز في علاوة الحد الأدنى بنحو ٢,٣ مليار جنيه، وعلاوة الأعباء الوظيفية للمعلمين بنحو ٢,٠ مليار جنيه، والمنحة الشهرية بنحو ٠,٤ مليار جنيه) .
- زيادة الإنفاق على الوظائف الدائمة بـ٠,٥ مليار جنيه (بنسبة ٥,٤%) ليحقق ٨,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- زيادة بدلات نوعية بـ٠,٦ مليار جنيه (بنسبة ٨,٩%) ليحقق ٧,٠ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

§ زيادة **الإنفاق على شراء السلع والخدمات** بـ٠,٩ مليار جنيه (بنسبة ١٥,٩%) ليحقق ٦,٢ مليار جنيه (٠,٣% من الناتج المحلى) وذلك نتيجة ما يلى:

- زيادة الانفاق على السلع بـ٠,٥ مليار جنيه (بنسبة ٢٤,٤%) ليحقق نحو ٢,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (تتركز في زيادة الإنفاق على الخامات).
- زيادة الانفاق على الخدمات بـ٠,٤ مليار جنيه (بنسبة ١٢,٧%) ليحقق نحو ٣,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (تتركز في زيادة الإنفاق على الصيانة، والنقل والإنتقالات).

§ زيادة **المصروفات على الفوائد** بـ٤,٧ مليار جنيه (بنسبة ٩,٤%) لتصل إلى ٥٥,٠ مليار جنيه (٢,٤% من الناتج المحلى) وذلك في الأساس نتيجة ما يلى:-

- زيادة الفوائد المحلية (بخلاف وحدات الحكومة العامة) بـ٣,٢ مليار جنيه (بنسبة ٧,٥%) ليحقق نحو ٤٦,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (تتركز الزيادة في إرتفاع فوائد وأذون الخزانة العامة بنحو ٢,٥ مليار جنيه، وفوائد سندات البنك المركز بنحو ٠,٣ مليار جنيه).
- بينما إرتفعت الفوائد الخارجية بشكل طفيف بنحو ٠,١ مليار جنيه (بنسبة ٧,٣%) لتحقق نحو ١,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

§ زيادة **الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية** بـ٧,٧ مليار جنيه (بنسبة ٣٠,٨%) ليحقق ٣٢,٧ مليار جنيه (١,٤% من الناتج المحلى) وذلك نتيجة ما يلى:-

- زيادة الانفاق على الدعم بـ١,٦ مليار جنيه (بنسبة ١٢,٩%) ليحقق ١٣,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة ويشمل ما يلى:
  - o زيادة دعم السلع التموينية بنحو ٤,٣ مليار جنيه (تقريباً ثلاثة أضعاف) ليصل إلى نحو ٩,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
  - o بينما لم ترد أيه تسويات بترولية خلال فترة الدراسة.

- زيادة الإنفاق على المزايا الاجتماعية بنحو ٥,٠ مليار جنيه (بنسبة ٤٥,٠%) ليحقق ١٦,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
  - o زيادة مساهمات في صناديق المعاشات بنحو ٤,٠ مليار جنيه (بنسبة ٤٢,٢%) ليصل إلى نحو ١٣,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
  - o زيادة معاش الضمان الإجتماعى بنحو ٠,٩ مليار جنيه (بنسبة ٦٩,٣%) ليصل إلى نحو ٢,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

§ ارتفاع **المصروفات الأخرى** بـ٣,٣ مليار جنيه (بنسبة ٢٩,٥%) إلى ١٤,٥ مليار جنيه (٠,٦% من الناتج المحلى) وذلك نتيجة ما يلى:

- زيادة الانفاق على الإحتياطات العامة بـ٣ مليار جنيه (بنسبة ٢٩,١%) ليحقق ١٣,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

§ زيادة الإنفاق على **شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)** بـ٣,٠ مليار جنيه (٠,٤% من الناتج المحلى) (بنسبة نمو ٥١,٤%) ليسجل ٨,٩ مليار جنيه وذلك نتيجة ما يلى:

- زيادة الانفاق على الإستثمارات المباشرة بـ٢,٧ مليار جنيه (بنسبة ٥٠,٨%) ليحقق نحو ٧,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

وفى ضوء إهتمام الحكومة المصرية بتحقيق العدالة الإجتماعية، فتعتمد خطة الحكومة المصرية لخفض عجز الموازنة خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ على ركيزتين أساسيتين. أولاً، **على جانب الإيرادات،** ستقوم الحكومة بإعادة هيكلة النظام الضريبى للسماح بالتوزيع العادل للعبء الضريبى، بالإضافة إلى خطة لمكافحة التهرب الضريبى، وتوسيع القاعدة الضريبية من خلال التعديلات التى تمت على قانون ضرائب الدخل والتحول لنظام ضريبة القيمة المضافة.

ثانياً، إصلاحات **على جانب الإنفاق** تتركز بشكل خاص على إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح الفقراء والفئات الأولى بالرعاية، مع إستخدام الموارد التى تمت إتاحتها من خفض دعم الطاقة فى زيادة الإنفاق على التعليم والصحة والبحث العلمي، والبنية التحتية، بالإضافة إلى البرامج الإجتماعية الهامة وعلى رأسها برامج معاش الضمان الاجتماعي، ودعم التأمين الصحى، وتطوير المناطق العشوائية وتحسين الخدمات فى المحليات، وتوفير السلع الأساسية للمواطنين.

أما بالنسبة لتقديرات **الإيرادات العامة** بموازنة العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ فتبلغ نحو **٥٤٩ مليار جنيه مقارنة بـ٥٦٩ مليار جنيه (الموازنة المعدلة للعام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣)**، بينما تبلغ تقديرات **المصروفات العامة** نحو **٧٨٩ مليار جنيه**. وفى ضوء هذه التطورات يبلغ **العجز الكلى** فى الموازنة العامة نحو **٢٤٠ مليار جنيه** أى نحو١٠% من الناتج المحلى الاجمالى مقارنة بعجز قدره ١٤% فى حال عدم تنفيذ أي إجراءات إصلاحية. ومن المتوقع أن يبلغ **الدين العام الحكومى** (داخلى وخارجى) نحو **٢,٢ تريليون جنيه** فى نهاية العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ وهو ما يعادل ٩١,٥% من اجمالى حجم الناتج المحلى، وذلك انخفاضاً من نحو ٩٣,٨% خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢.

تطورات الدين العام:

ارتفاع اجمالى الدين المحلى...

Ø بلغ إجمالى **الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة للدولة** نحو ١٦٩٩,٩ مليار جنيه (٨٥% من الناتج المحلى الإجمالى) فى نهاية يونيو ٢٠١٤، مقابل ١٤٤٤,٤ مليار جنيه (٨٢,٤% من الناتج المحلى الاجمالى) فى نهاية يونيو ٢٠١٣.

Ø ومن الجدير بالذكر ان إجمالى **دين الموازنة العامة (محلي وخارجى)** قد بلغ ١٩٠٧.٥ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٤ (نحو ٩٥,٥% من الناتج المحلى الاجمالى)، مقارنة بـ ١٦٤٤ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٣ (نحو ٩٤% من الناتج المحلى الاجمالى).

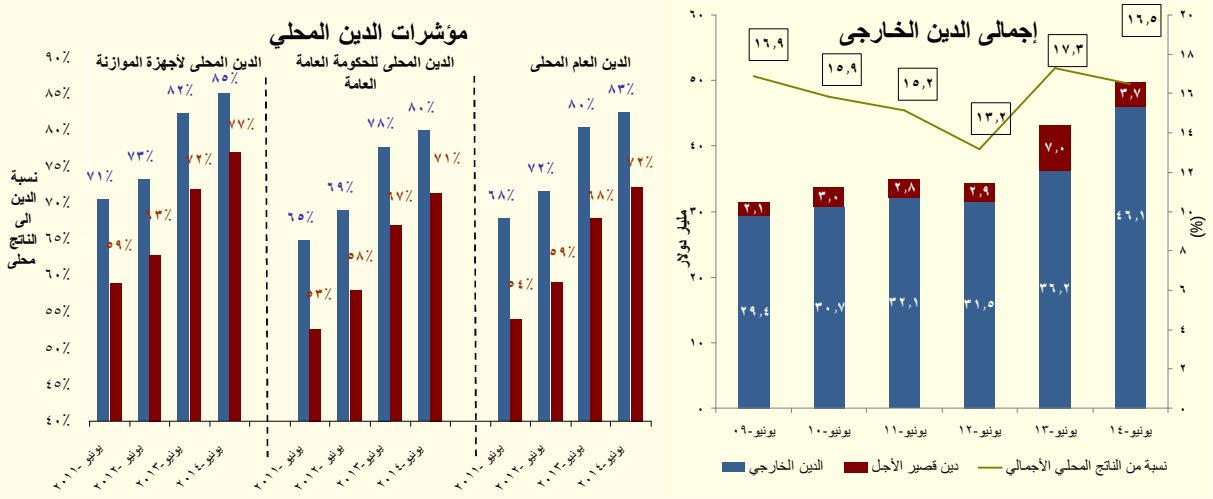

المصدر: وزارة المالية

بينما سجل إجمالي **رصيد الدين الخارجى**[٣] **(حكومى وغير حكومى)** حوالى ٤٦,١ مليار دولار بنهاية شهر يونيو ٢٠١٤، مقارنة بـ٤٣,٢ مليار دولار في شهر يونيو ٢٠١٣ (وقد جاءت أغلب الزيادة فى صورة مساعدات من دول الخليج بشروط ميسرة). وقد بلغ رصيد الدين الخارجى لدى مصر نحو ١٦,٥% كنسبة من الناتج المحلى في نهاية يونيو ٢٠١٤، وهو يعتبر من المعدلات المنخفضة نسبياً على مستوى الدول الناشئة ودول الشرق الاوسط وشمال افريقيا (والتي بلغ متوسط رصيد الدين الخارجي لديهم نحو ٢٥,٥% كنسبة من الناتج المحلى خلال عام ٢٠١٣).

وقد إنخفضت **نسبة الدين الخارجي قصير المدى إلي اجمالي الدين الخارجي**، لتسجل نحو ٧,٩% فى يونيو ٢٠١٤ مقارنة بـ١٦,٣% في يونيو ٢٠١٣، وهو ما يمكن تفسيره بشكل جزئى في ضوء سداد وديعة لدولة قطر بـ٢ مليار دولار بنهاية شهر ديسمبر ٢٠١٣، بالإضافة إلى رد وديعة قطرية أخرى بمبلغ ١ مليار دولار وسداد نحو ٠,٧ مليار دولار من مستحقات نادى باريس.

التطورات النقدية:

تباطوء معدل النمو السنوى للسيولة المحلية خلال شهر سبتمبر ٢٠١٤

Ø وفقاً لأحدث البيانات التي تم اصدارها من قبل البنك المركزي، فقد تباطئ معدل النمو السنوى **للسيولة المحلية** خلال شهر سبتمبر ٢٠١٤ ليصل إلى ١٥,٦% مسجلاً ١٥٤٣,٧ مليار جنيه، مقارنة بنمو قدره ١٧,١% في اغسطس ٢٠١٤، ومقارنة بـ١٨,٧% خلال شهر سبتمبر ٢٠١٣. **فعلى جانب الالتزامات،** يرجع ذلك لتباطؤ معدل النمو السنوى في كمية **النقود** ليسجل نحو ١٧,١% خلال شهر الدراسة (ليحقق ٤٢٨,٢ مليار جنيه) مقارنة بنمو قدره ١٧,٣% خلال الشهر السابق، حيث تراجع معدل النمو السنوى فى الودائع الجارية بالعملة المحلية ليسجل نحو ٣٥,٤% خلال شهر الدراسة (ليحقق ١٤٧ مليار جنيه) مقارنة بـ٣٩,٣% خلال الشهر السابق. بالإضافة إلى ذلك فقد ارتفع معدل النمو السنوى في **أشباه النقود** بشكل متباطئ ليسجل ١٥,١% خلال شهر الدراسة (ليحقق ١١١٥,٥ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقابل

[٣] ترجع الزيادة الملحوظة فى معدلات الدين الخارجى الغير الحكومى خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤ في الأساس إلى ارتفاع الدين الخارجى للسلطات النقدية بنحو ٤ مليار دولار مقارنة بنهاية العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣ وذلك في ضوء ورود ودائع من دول الخليج بقيمة ٧ مليار دولار تم تسجيلها لدى البنك المركزى كالتالى: ٢ مليار دولار من دولة الإمارات و٢ مليار دولار من المملكة العربية السعودية و٣ مليار دولار من دولة الكويت؛ فى حين تم رد ودائع بنحو ٣ مليار دولار لدولة قطر (وديعة بـ٢ مليار دولار وردت سابقاً، كما تم أهلاك ودائع أخرى بإجمالي مبلغ ١ مليار دولار).

١٧,١% خلال شهر اغسطس ٢٠١٤. حيث انخفض معدل النمو السنوى للودائع غير الجارية بالعملة المحلية محققاً ١٦,٣% مقابل ٢٠,١% خلال الشهر السابق. ويأتى تباطوء معدل النمو السنوى فى الودائع الجارية والودائع غير الجارية بالعملة المحلية، في ضوء عمليات السحب التى جرت على الودائع المحلية لشراء شهادات استثمار قناة السويس.

- **أما على جانب الأصول،** فقد تباطئ معدل النمو السنوى لصافى الأصول المحلية للجهاز المصرفى بشكل طفيف ليسجل نحو ١٧,٨% في نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٤ (محققاً ١٤٢٥,٩ مليار جنيه)، مقابل ٢٠,٣% خلال شهر اغسطس ٢٠١٤. وعلى نحو آخر، فقد انخفضت **صافى الأصول الأجنبية** خلال شهر سبتمبر ٢٠١٤ بـ٥,٤% (لتسجل ١١٧,٨ مليار جنيه)، مقابل معدل انخفاض أعلى قدره ١١,٢% خلال شهر اغسطس ٢٠١٤.

- تباطئ معدل نمو **صافى المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية** بشكل ملحوظ ليسجل نحو ٢٢,٧% (محققاً ١٠٤٨,٦ مليار جنيه) مقارنة بـ٣٠,٣% خلال شهر اغسطس ٢٠١٤، ويرجع ذلك إلى قيام الحكومة ببيع شهادات استثمار قناة السويس للأفراد والشركات، مما ادى إلى تراجع احتياجاتها التمويلية. أما على الجانب الأخر، فقد ارتفع كل من **صافى المطلوبات من القطاع الخاص** و**صافى المطلوبات من قطاع الأعمال العام** ليسجلا معدلات نمو قدرها ١٠,٣% (لتحقق ٥٤٧,٣ مليار جنيه) و٦,٢% (لتحقق ٤٦ مليار جنيه) خلال شهر سبتمبر ٢٠١٤، على التوالى، مقارنة بـ٧,٧% و٤% خلال شهر اغسطس ٢٠١٤. وجدير بالذكر أن الارتفاع المحقق فى صافى المطلوبات من القطاع الخاص يرجع إلى إرتفاع كل من معدل النمو السنوى للإئتمان الممنوح للقطاع الخاص وللقطاع العائلى ليسجلا نحو ٦,٨% و٢٠% خلال شهر الدراسة، على التوالى، مقارنة بـ٥% و١٥,٧% خلال شهر اغسطس ٢٠١٤.

- جدير بالذكر أن البيانات الخاصة بالودائع والقروض لشهر سبتمبر ٢٠١٤ لم تصدر بعد. إلا أنه وفقاً لأحدث البيانات، فقد ارتفع معدل النمو السنوى **لجملة الودائع** لدى الجهاز المصرفى (بخلاف البنك المركزى المصرى) ليحقق نحو ٢١,٥% فى نهاية اغسطس ٢٠١٤ مسجلاً ١٤٧٩,٢ مليار جنيه، مقابل نمو قدره ١٧,٥% المحقق خلال اغسطس ٢٠١٣؛ هذا ويقدر نصيب الودائع غير الحكومية من إجمالى الودائع بحوالى ٨٧% في نهاية شهر الدراسة. بينما ارتفع معدل النمو السنوى لإجمالى أرصدة **التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك** (بخلاف البنك المركزى) ولكن بشكل متباطئ ليحقق ٦,٨% فى نهاية اغسطس ٢٠١٤ مسجلاً ٥٨٨ مليار جنيه، مقارنة بـ٨,٩% المحققة خلال اغسطس ٢٠١٣. وبناء على ذلك، فقد انخفضت نسبة الإقراض إلى الودائع فى نهاية اغسطس ٢٠١٤ لتصل إلى ٣٩,٨%، مقارنة بـ٤٥,٢% خلال شهر اغسطس ٢٠١٣.

- على نحو اخر، فقد استقر تقريباً **رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية** لدى البنك المركزى المصرى ليصل إلى ١٦,٩٠ مليار دولار فى نهاية شهر أكتوبر ٢٠١٤ مقارنة بـ١٦,٨٧ مليار دولار فى نهاية الشهر السابق، حيث شهد ارتفاعاً بـ٠,٠٣ مليار دولار فقط. ومن الجدير بالذكر أن رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية سجل نمواً إيجابياً للشهر الرابع على التوالي، بعد انخفاض مستمر منذ شهر يوليو ٢٠١٣.

استقرار رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية خلال شهر أكتوبر ٢٠١٤

Ø أما بالنسبة للتغير فى المستوى العام للأسعار فقد شهد **معدل التضخم السنوي لحضر الجمهورية** خلال الفترة يوليو-أكتوبر ٢٠١٤/ ٢٠١٥ إرتفاعاً ملحوظاً ليسجل نحو ١١,٤%، مقارنة بـ١٠,٢% خلال نفس الفترة من العام السابق، وذلك فى إطار الإجراءات الإصلاحية التى قامت بها الحكومة والتى أدت إلى زيادة الاسعار، بالإضافة إلى أسباب موسمية أخرى.

إرتفاع معدل التضخم السنوى خلال شهر أكتوبر ٢٠١٤ (أعلى معدل تم تسجيله منذ يونيو ٢٠١١)

وتجدر الإشارة إلى أن معدل التضخم السنوى قد بلغ نحو ١١,٨% خلال شهر أكتوبر ٢٠١٤ (وهو أعلى معدل تم تسجيله منذ يونيو ٢٠١١)، مقارنة بـ١١,١% المعدل المحقق خلال الشهر السابق؛ وتأتى هذه الزيادة في الأساس في ضوء الارتفاع الملحوظ فى معدل التضخم السنوى لمجموعة "التعليم" (نتيجة لإرتفاع الكبير في المصروفات المدرسية خاصة مصروفات المدارس الخاصة والتجريبية الحكومية)، والإرتفاع الكبير فى معدل التضخم لمجموعة "المياه والخدمات المرتبطة بالمسكن" (نتيجة لإرتفاع أسعار شرائح المياه)، بالإضافة إلى إستمرار الأثر غير المباشر Second Round Effect لإجراءات الإصلاح المالى التى قامت بها الحكومة مؤخرا وهو ما إنعكس على إستمرار تنامى معدل التضخم السنوى لعدد من المجموعات الرئيسية وعلى رأسها مجموعة "النقل والمواصلات".

وبالرجوع إلى التفاصيل، فإنه بالرغم من تباطؤ معدل التضخم العام لمجموعة "الطعام والشراب" (أكبر الأوزان مساهمة فى معدل التضخم العام) (لتحقق نحو ١١,٥% خلال اكتوبر ٢٠١٤ مقابل ١١,٨% خلال الشهر السابق، إلا أن عدد من البنود الفرعية ذات الاوزان المرتفعة ضمن مجموعة الطعام والشراب قد ساهمت فى إرتفاع معدل التضخم السنوى العام، ويأتى على رأسها البندين "الخضروات" لتسجل نحو ٢٣,٥%، و"الفاكهة" لتسجل نحو ١٣,١% (يمثلا حوالى٢١,١% من إجمالى وزن المجموعة).

Ø بينما ارتفع **معدل التضخم الشهرى** ليسجل ١,٧% خلال أكتوبر ٢٠١٤ مقارنة بـ١,٢ % خلال الشهر السابق ، ومقارنة بـ١,١ خلال أكتوبر٢٠١٣ .

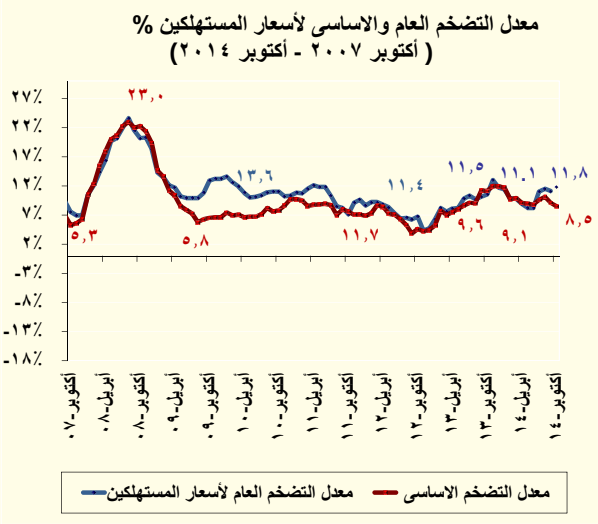

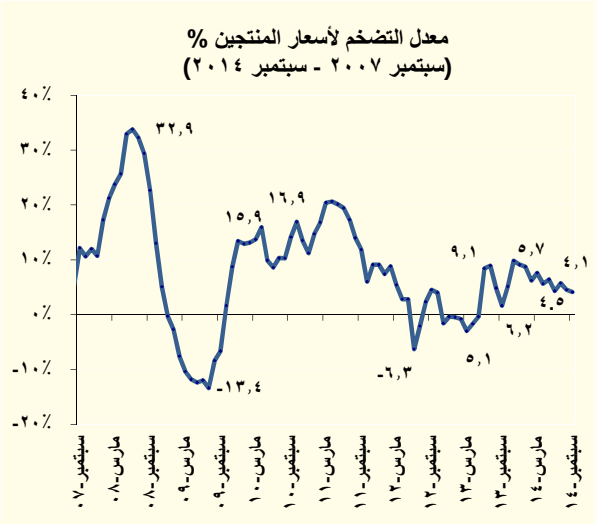

Ø كما إنخفض **معدل التضخم الأساسي** ليسجل نحو ٨,٥% خلال شهر أكتوبر ٢٠١٤ مقارنة بـ٩,١% خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ١١,١% خلال نفس الشهر من العام السابق . على نحو آخر، فقد انخفض

معدل التضخم الشهرى ليسجل نحو ٠,٥% خلال شهر أكتوبر ٢٠١٤ مقارنة بـ٠,٨% المحقق خلال شهر سبتمبر ٢٠١٤، ويرجع ذلك في الأساس نتيجة لإرتفاع أسعار الخدمات المدفوعة والخدمات الأخرى لتساهم بنسبة قدرها ٠,٨٨ نقطة مئوية في معدل التضخم الأساسى الشهرى، بالإضافة إلى الإرتفاع الطفيف في أسعار السلع الإستهلاكية. وقد حد من تلك الزيادة إنخفاض أسعار السلع الغذائية والتى ساهمت بنسبة إنخفاض قدرها ٠,٣٩ نقطة مئوية في معدل التضخم الأساسى الشهرى.

- وكانت **لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** قد قررت فى إجتماعها بتاريخ ٢٧ نوفمبر ٢٠١٤ الإبقاء على **سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة** دون تغيير عند مستوى ٩,٢٥% و١٠,٢٥% على التوالى، وكذا الإبقاء على **سعر العمليات الرئيسية وسعر الإئتمان والخصم** عند ٩,٧٥% و٩,٧٥%. وقد أوضحت اللجنة أن هذا القرار جاء فى ضوء توازن كل من المخاطر التصاعدية المحيطة بتوقعات التضخم ونمو الناتج المحلى الإجمالى.
- ومن الجدير بالذكر أن البنك المركزى قام في ٢٥ نوفمبر ٢٠١٤ بربط ودائع بقيمة ٥٥ مليار جنيه لأجل ٦ ايام بمعدل عائد سنوي ثابت قدره ٩,٧٥%، وذلك في إطار تفعيل عمليات ربط ودائع للبنوك (Deposit Operations) لديه لإمتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفى.

- أما عن تطورات **سوق رأس المال المحلى**، فقد انخفض **مؤشر ٣٠ -EGX** خلال شهر اكتوبر ٢٠١٤ بنحو ٦٩٥,٨ نقطة ليحقق ٩١١٥,٦ نقطة مقارنة بمستواه المحقق فى سبتمبر ٢٠١٤ والذى بلغ ٩٨١١,٤ نقطة. وفى نفس الوقت، فقد انخفض رأس المال السوقي على أساس شهري بـ٤% ليسجل ٥٠٤,٢ مليار جنيه (حوالى ٢١% من الناتج المحلى) خلال شهر الدراسة، مقارنة برصيد قدره ٥٢٦,٢ مليار جنيه خلال الشهر السابق. وجدير بالذكر أن التطورات التى شهدتها مؤشرات البورصة المصرية خلال شهر الدراسة يمكن تفسيرها بالأساس في ضوء الانخفاضات التى شهدتها البورصات العالمية، بالإضافة إلى التأثر سلبياً بالأحداث التخريبية والإرهابية التى حدثت بمحافظة شمال سيناء في نهاية شهر أكتوبر.

قطاع المعاملات الخارجية:

- شهد **ميزان المدفوعات** تحسناً ملحوظاً خلال العام المالى٢٠١٣/٢٠١٤، محققاً **فائض كلى بلغ نحو ١,٥ مليار دولار** (٠,٥% من الناتج المحلى)، مقابل **فائض قدره ٠.٢ مليار دولار** (٠,١% من الناتج المحلى) خلال العام المالى السابق، ومقابل متوسط عجز قدره ٤,٢ مليار دولار خلال السنوات الخمس السابقة. حيث تراجع عجز **الميزان الجارى** ليحقق نحو ٢,٤ مليار دولار (٠,٨% من الناتج المحلى) [مقابل عجز قدره ٦,٤ مليار دولار (٢,٤% من الناتج المحلى) خلال عام المقارنة]، مدفوعاً بالإرتفاع الملحوظ فى **صافى التحويلات بدون مقابل** ليبلغ نحو ٣٠,٤ مليار دولار مقابل حوالى ١٩,٣ مليار دولار ويرجع ذلك لارتفاع **صافى التحويلات الرسمية** (السلعية والنقدية) لتصل إلى نحو ١١,٩ مليار دولار مقابل نحو ٠,٨ مليار دولار خلال العام المالى ٢٠١٢/٢٠١٣. وتجدر الإشارة إلى أن **الحساب الرأسمالى والمالى** قد حقق صافى تدفقات للداخل بنحو ٤,٩ مليار دولار (١,٧% من الناتج المحلى) [مقابل صافى تدفقات للداخل بحوالى ٩,٨ مليار دولار (٣,٦% من الناتج المحلى) خلال عام المقارنة]. بينما سجل **صافى السهو**

والخطأ تدفقات للخارج بنحو ١,١ مليار دولار (مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ٣,١ مليار دولار خلال العام المالى السابق).

§ وبالرجوع إلى البيانات التفصيلية، فيمكن تفسير تراجع عجز **الميزان الجارى** فى ضوء:

- الارتفاع الملحوظ الذى شهده **صافى التحويلات الرسمية** ليصل إلى نحو ١١,٩ مليار دولار خلال عام الدراسة –وذلك فى ضوء ورود منح من الدول العربية، منها مليار دولار منحة من الإمارات، ٢ مليار دولار وردت من المملكة العربية السعودية، ٧,٦ مليار دولار منح عينية فى صورة شحنات بترولية من دول الخليج– مقارنة بـ٠,٨ مليار دولار خلال العام المالى السابق.

وقد حال دون تحقيق مزيد من التحسن فى **عجز الميزان الجارى، ما يلى:**

- ارتفاع عجز **الميزان التجارى** بـ٩,٨% ليسجل نحو ٣٣,٧ مليار دولار خلال عام الدراسة، مقابل عجزاً بنحو ٣٠,٧ مليار دولار خلال عام المقارنة، وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع المدفوعات عن الواردات السلعية بـ٣,٧% وانخفاض حصيلة الصادرات السلعية بـ٣,٢% خلال عام الدراسة. وقد جاء ذلك مصحوباً بما يلى؛

§ انخفاض معدلات **تغطية الصادرات إلى الواردات** خلال عام الدراسة لتصل إلى ٤٣,٧% مقابل ٤٦,٨% خلال العام المالى السابق.

§ بينما ارتفعت **نسبة تغطية الإحتياطى من العملات الأجنبية للواردات** خلال عام الدراسة لتصل إلى ٣,٣ شهراً مقارنة بـ٣,١ شهراً خلال العام المالى السابق.

- على نحو آخر، فقد تراجع فائض الميزان الخدمى بنسبة كبيرة بلغت ٨٠,٦% ليصل إلى ١ مليار دولار مقابل فائض أعلى قدره ٥ مليار دولار خلال العام المالى السابق – وذلك فى ضوء الإنخفاض الملحوظ لكل من الإيرادات السياحية والمتحصلات الأخرى بـ٤٨% و١٥,٣% على التوالى.

§ كما يمكن تفسير تحقيق **الميزان الرأسمالى والمالى** لصافى تدفقات للداخل كنتيجة لبعض التطورات، من أهمها:

- ارتفاع **صافى التدفق للداخل فى بند الاستثمار الأجنبى المباشر** إلى مصر بـ٩,٨% خلال عام الدراسة ليسجل ٤,١ مليار دولار (١,٤٤% من الناتج المحلى) مقابل صافى تدفقات للداخل بلغ نحو ٣,٨ مليار دولار (١,٣٨% من الناتج المحلى) خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢.
- تحقيق **الاستثمارات فى محفظة الأوراق المالية فى مصر** لصافى تدفقات للداخل بنحو ١,٢ مليار دولار (٠,٤% من الناتج المحلى) خلال عام الدراسة، مقابل صافى تدفقات للداخل بنحو ١,٥ مليار دولار (٠,٥% من الناتج المحلى) خلال عام المقارنة، وهو ما يمكن تفسيره فى ضوء انخفاض صافى استثمارات الأجانب فى السندات لتسجل ٠,٩ مليار دولار مقابل ٢,٣ مليار دولار ، بينما شهد صافى

استثمارات الأجانب فى بورصة الأوراق المالية المصرية تحولاً ليحقق صافى مشتريات بنحو ٠,٤ مليار دولار مقابل صافى مبيعات بلغ ٠,٨ مليار دولار خلال العام المالى السابق.

- انخفاض بند **خصوم أخرى لدى البنك المركزى** ضمن صافى الاستثمارات الأخرى خلال عام الدراسة، ليسجل صافى تدفقات للداخل بنحو ١,٩ مليار دولار مقابل صافى تدفقات للداخل بحوالى ٦,٥ مليار دولار خلال العام المالى السابق، حيث قام البنك المركزى برد ودائع لبعض الدول العربية، ومنها ١ مليار دولار لدولة قطر.

Ø طبقاً لأحدث البيانات المنشورة، فقد تراجع إجمالى **عدد السياح الوافدين** خلال شهر سبتمبر ٢٠١٤ ليصل إلى ٨٨٤ الف سائح، مقابل ٩٩٧ الف سائح خلال شهر اغسطس ٢٠١٤، كما تراجعت عدد الليالى السياحية خلال شهر الدراسة لتسجل حوالى ٨,٨ مليون ليلة مقارنة بـ١٠,٧ مليون ليلة خلال شهر اغسطس ٢٠١٤. ويرجع انخفاض عدد السياح الوافدين خلال شهر سبتمبر ٢٠١٤ إلى تراجع عدد السياح القادمين من الدول العربية لإبتداء العام الدراسى الجديد في دول الخليج.